

موقف اللسانيين المحدثين من قضايا التراث اللغوي العربي

The opinion of modern linguists on the issues of the Arabic linguistic tradition

يوسف تته *

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة، الجزائر.dzTeta.youcef@cu-tipaza

تاريخ الإرسال: 2022/01/29	تاريخ التقييم: 2024/01/08	تاريخ القبول: 2023/12/30
---------------------------	---------------------------	--------------------------

الملخص

يمكن ردّ مجموع إشكاليات الفكر العربي المعاصر إلى إشكالية أساسية واحدة هي إشكالية الأصالة والمعاصرة والتي كانت إطارا عاما يتحرك ضمنه الفكر العربي ولم يكن الدرس اللساني العربي الحديث بمنأى عن هذه الإشكالية إذ ألقت بظلالها عليه. وتحاول هذه الورقة عرض آراء واختلاف الدارسين المحدثين حول بعض أهم قضايا اللغة العربية ثم مناقشتها، وذلك وفق المستويات اللغوية المعروفة: الصوت والصرف والتركيب. الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، لسانيات عربية، التراث العربي، لصرف، النحو.

Abstract

The total problems of contemporary Arab thought are due to one basic problem, which is the problem of modernity and tradition, which is what happened in modern Arabic linguistics.

This paper attempts to present the opinions and differences of the modern scholars, on some of the most important issues of the Arabic language and then discuss them, according to the well-known linguistic levels: sound, morphology, and Syntax.

Keywords Arabic, linguistics .tradition, sound, morphology, Syntax.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة :

ليس في يد أي أمة معاصرة تراث لغوي كالذي نملكه، حيث فُتِن أجدادنا بلغتهم العربية، فعملوا على جمع موادها والنظر في ظواهرها وكشف أسرارها، وتتابع على هذا العمل علماء أجلاء من طبقة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) ابن جني (ت393هـ) وغيرهم كثير، ولكن هذا الإبداع العلمي شهد ركودا كبيرا وجمودا مهولا منذ دخل العالم العربي والإسلامي في عصور الضعف والانحطاط.

وما إن بدأ العالم العربي في الاتصال بالعالم الغربي حتى عادت جذوة الحركة والنشاط للبحث اللغوي العربي بسبب ما اطلع عليه العلماء العرب من منجزات اللسانيات الغربية الحديثة، وقد تسبب هذا الاتصال في اختلاف وجهات النظر والرؤى حول العديد من المفاهيم والقضايا التي اشتمل عليها التراث اللساني العربي، فما هو موقف اللسانيين العرب المحدثين من أهم هذه القضايا والمفاهيم؟

نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وفق خطة مقسمة وفق المستويات اللغوية المعروفة وهي المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي ، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

2. قضايا صوتية:

أ- نشأة وأصالة علم الأصوات عند العرب:

معروف أن الحافظ الأساسي لنشوء البحث اللغوي العربي هو خدمة القرآن الكريم، فبعد الفتوحات الإسلامية ودخول الكثير من الأعاجم في دين الله أفواجا شاع اللحن وفسدت الألسن ولم يكن كتاب الله عز وجل بمنأى عن هذه الظاهرة الطارئة، فعملت طائفة من العلماء على تأصيل الأصول وتقعيد القواعد التي تدرأ اللحن وتعصم اللسان من الخطأ. وكان الدرس الصوتي من أهم ما عني به هؤلاء، لأن القرآن الكريم يؤخذ مشافهة وصوتا لا كتابة وتحريرا، لما ينفرد به من خصائص صوتية ووجوه أداء ينبغي المحافظة عليها لأنها سنة متبعة.

ويعود تاريخ اهتمام علماء العربية بالصوت إلى عهد تقعيدهم وتأسيسهم للنحو، وتنسب أول محاولة في هذا الميدان لأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) والذي يُروى أنه اتخذ كاتباً قال له "إذا رأيتني قد فتحت في الحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا رأيتني ضمنت في فانقط نقطة بين يدي الحرف وإذا كسرت في فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئا من ذلك غُتة فاجعل النقطة نقطتين، ففعل، فهذا نقط أبي الأسود"⁽¹⁾ وهذا النص يبيّن أن نشأة علم الأصوات رافقت نشأة علم النحو ويظهر مدى ارتباطهما وتعالقهما.

ونلاحظ أن أبا الأسود انطلق من حركة الشفتين وهو جانب فيزيولوجي عضوي تعتمده الصوتيات الحديثة لأنه وصف مباشر قائم على الملاحظة والمشاهدة، ومن هذا يمكن القول أن بداية الدراسة الصوتية العربية كانت وصفية.

ويعزو كثير من الباحثين نشأة الدرس الصوتي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فكان الخليل من أوائل العلماء العرب الذين عُنوا بدراسة الأصوات اللغوية فألف كتاب (العين) الذي بث في مقدمته أرائه الصوتية في مخارج الأصوات وصفاتها، فهو بذلك صاحب أول دراسة صوتية منهجية في تاريخ الفكر الصوتي العربي.

وجاء بعد الخليل تلامذته، وأشهرهم سيبويه صاحب كتاب العربية الخالد، فقد استلهم أفكار الخليل وصاغها بشكل منظم كما قدم بعض الإضافات المهمة مثل: تعريف الجهر والهمس، والتفريق بين الحروف الأصلية والحروف الفروع، وذلك في باب الإدغام من كتابه وفيه "باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها"⁽²⁾

وبقي علماء العرب يؤلفون في النحو والصرف مَشُوبَيْنَ بأحكام الصوت وقضاياه، لأن كثيرًا من ظواهر النحو والصوت لا تفسر إلا بالاعتماد على هذا الجانب.

وفي القرن الرابع الهجري دخلت الدراسة الصوتية مرحلة الاستقلال على يد ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) ومن أهم ما تطرق إليه أبو الفتح في هذا الكتاب هو:

- عدد الحروف وترتيبها

- وصف مخارج الحروف وصفا أكثر دقة.

- بيان الصفات العامة للحروف وتقسيمها إلى أقسام مختلفة⁽³⁾.

ومساهمة ابن جني في الصوتيات العربية ليست مقصورة على كتابه سر صناعة الإعراب بل نجد في كتاب الخصائص مادة صوتية غنية.

ولم تكن دراسة الأصوات حكرًا على النحاة فقط بل شاركهم في هذا العمل الجليل علماء القراءات، ولا يغيب علينا ما في القراءات من وجوه الأداء المختلفة من همز وتسهيل وفتح وإمالة وإدغام وتحقيق، وكل هذه القضايا هي من صميم الدرس الصوتي، وكذا ساهم علماء التجويد الذين قدموا وصفا شاملا للأداء الصوتي الدقيق للقرآن الكريم.

كما شارك الفلاسفة في دراسة الأصوات، وأهم أعمالهم رسالة أسباب حدوث الصوت لابن سينا (ت427هـ)، والتي تحدث فيها عن الصوت كظاهرة فيزيائية طبيعية كما اهتم بالجانب

الفيزيولوجي التشريحي لجهاز النطق، وعمله هذا مختلف ومتميز عن أعمال من سبقه من لغويين ونحاة⁽⁴⁾.

كما أدلى علماء البلاغة بدلوهم في عديد القضايا الصوتية، فناقشوا مسألة فصاحة الكلمة بحسب المخارج وانتلاف الحروف وتنافرها ونجد في كتاب البيان والتبيين للجاحظ (ت255هـ) حديثاً عن عيوب الكلام مثل اللثغة وغيرها⁽⁵⁾.

ولقي ما خلفه العلماء العرب إشادة واسعة من العلماء الغربيين ومن المستشرقين. ومن هؤلاء مؤرخ البحث اللغوي جورج مونان حيث يقول: "منذ القرن الثامن الميلادي كان علماء اللغة في البصرة يسعون إلى وصف لغتهم وصفا صوتياً... ولا بد أن نعتز بوجود هذا العلم في الأصوات وأنه علم فذ ممتاز" (6)، مع أنه في تأريخه للسانيات يقصي الدراسات اللغوية العربية ولا يشير إليها إلا لمماً.

ويقول المستشرق برجستراسر "ولم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل العرب والهند"⁽⁷⁾

وقد حاول الكثير من المستشرقين وأتباعهم من الباحثين العرب التشكيك في أصالة علم الأصوات فادّعوا أن علم العرب مقتبس من الهندود تارة ومن اليونان تارة أخرى، فنجد المستشرق فيلد يقول "إن مسألة تأثر الخليل بترتيب الهندود لحروف الأبجدية تبعاً لمخارجها يمكن عداها أمراً مفروغاً منه"⁽⁸⁾

ويؤكد مانفريد أولمان هذا التأثير فيقول "صنف الخليل بن أحمد الفراهيدي معجمه الشامل العين الذي نظم فيه أصول الكلمات ومصادرها طبقاً للقواعد الهندية وفق نظام صوتي منطلقه حرف العين"⁽⁹⁾

ويتبنى شوقي ضيف هذا الرأي ويرى أن الخليل "ربما عرف ذلك من بعض نازلتهم-الهندود- في موطنه"⁽¹⁰⁾

وللرأي نفسه يذهب عبد الرحمن أيوب حيث يقول: "إن معرفة مخارج الحروف وصفاتها دراسة متخصصة وقد كان لابد لها أن تنتظر كتاب سيبويه وبهذا فإنه لا يمكن القول بأن سابقي سيبويه قد مهدوها له، ولم يكن لدى الإغريق اهتمام بدراسة الأصوات، ومن هنا فإن المصدر الوحيد لسيبويه لا يمكن أن يكون غير الهندود"⁽¹¹⁾

وذهب دارسون آخرون إلى أن الخليل تأثر في عمله بالتراث اليوناني وأخذ ترتيبه من المعاجم اليونانية.⁽¹²⁾

والحق أن نشأة علم الأصوات عند العرب جاءت ضمن الجو الحضاري العربي والسياسي العلمي الثقافي الذي رافق تأسيس العلوم العربية والإسلامية وتدوينها.

ومن الأدلة على بطلان الزعم القائل بوجود تأثير أجنبي هو خلو الدرس الصوتي العربي من أي مصطلحات أجنبية أو دخيلة.

ونلاحظ أن أصحاب هذا الرأي لم يبنوا رأيهم على مقارنة علمية موضوعية ولا على أدلة تاريخية موثقة بل بنوه على افتراض محض هو أنه ما دامت العلوم العربية قد نضجت بشكل مفاجئ واكتملت بسرعة فلا بد أن تكون لها أصول غير عربية وهذا تحكم وتعسف يأباه البحث العلمي الموضوعي.

وقد فند كثير من الباحثين هذا الرأي، ومنهم يوسف العش وأحمد محمد قدور في كتابه دراسات في علم الأصوات عند العرب حيث يقول "كما يتأكد بعد كل ما عرضنا له مبلغ الابتكار الذي امتاز به عمل الخليل مما لا يسمح بأي ظن أو افتراض حول اقتباس الخليل من أعمال الأمم السابقة فالحق أن ما في مقدمة العين وحدها من معطيات لغوية متنوعة يكفي لأن يقطع الدارس بأصالة علم الأصوات عند العرب على الرغم من قلة الوسائل وحدانة الوسائل عصرياً" (13)

ومن المستشرقين الذين رفضوا مقولة التأثير الأجنبي أرتور شاده إذ يقول "زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقط مهمة فنرجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم" (14)

وأنجز عبد الرحمن الحاج صالح أبحاثاً متعددة من أجل إثبات أصالة علم الأصوات العربي فيقول في المقارنة بين المفاهيم العربية والمفاهيم اليونانية "فيما يخص أصوات اللغة فلا نجد عند النحاة العرب مفهوم المصوت القصير ولا الطويل ولا المقطع ولا المصوت المزدوج بل نجد مفهومًا خاصًا بهم وحدهم وهو الحركة ومقابلها السكون، وقد بني التحليل الصوتي والعروض كله على هذين المفهومين وللعرب الجهر والهمس والشدة والرخاوة ولا يوجد مثل هذا إطلاقاً عند اليونانيين وأما الهنود فنجد عندهم مثل هذا لكن بتصور آخر، لكن ليس عندهم ما يقابل الحرف المتحرك والحرف الساكن فهو شيء تفرد به العرب" (15)

وهكذا نرى أن نشأة علم الأصوات العربي كانت في حضان القرآن الكريم بجهد فكري أصيل.

ب- مخارج الحروف:

المخرج لغة "هو موضوع الخروج يقال خرج مخرجاً حسناً وهذا مخرجه" (16)

وفي اصطلاح الصوتيين هو "النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء والتي يصدر الصوت فيها" (17)

ويعتبر عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي في مقدمته لكتاب العين أول عمل تضمن وصفا لمخارج الحروف، فهو حين أراد ترتيب المعجم لم يتبع الترتيب المعروف في المعاجم الأخرى بل أسس طريقة جديدة تتمثل في ترتيب الحروف بحسب مخارجها بالاعتماد على التذوق حيث جاء في مقدمة كتاب العين " هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري من حروف أ، ب، ت، مع ما تكلمت به فكان مدار كلام العرب فلا يخرج منها عنه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطبتها فلا يشذ عنه شيء من ذلك فأعمل فكره فيها، فلم يمكنه أن يبتدئ بالتأليف من أول أ، ب، ت، وهو الألف لأن الألف حرف معتل فلما فاتته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني وهو الباء إلا بعد الحجة و استقصاء النظر فدبر ونظر إلى الحروف كلها وذاقها فوجد مخرج الكلام كله من الحلق فصير أولها بالابتداء أدخل حرف منها الحلق⁽¹⁸⁾ وعدد حروف اللغة العربية عند الخليل تسعة وعشرون، قال الخليل " العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون صحاح لها أحياء ومدارج وأربعة أحرف جوف يقال: الواو أجوف ومثله الياء والألف اللينة والهمزة، سميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان ولا مدارج اللهاة إنما هي هاوية في الهواء⁽¹⁹⁾ وجاء ترتيب الخليل للحروف على الشكل التالي : "ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ي، همزة⁽²⁰⁾

ونلاحظ أن هذا الترتيب مخالف لما اعتمده سيبويه وابن جني وغيرهما من علماء اللغة والتجويد، فسيبويه عرض الحروف بالترتيب التالي: "الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، والراء، والنون، والطاء، والدال والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"⁽²¹⁾ وقسم الخليل الحروف إلى مجموعات متقاربة اشتق أسماءها من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف⁽²²⁾:

- 1- الحلقية: لأن مبدأها من الحلق وهي: العين، والحاء، والهاء، والحاء، والغين.
- 2- اللهوية- لأن مبدأها اللهة وهي: القاف، والكاف.
- 3- الشجرية: لأن مبدأها من شجر الفم: وهي الشين، والجيم، والضاد.
- 4- الأسلية: لأن مبدأها أسلة اللسان: وهي الصاد، والسين، والزاي.
- 5- النطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى: وهي الطاء، الدال، التاء.
- 6- اللثوية: لأن مبدأها من اللثة: وهي الطاء، والثاء، والذال.
- 7- الذلقية: لأن مبدأها ذلق اللسان: وهي الراء، واللام، والنون.
- 8- الشفوية: لأن مبدأها من الشفة: وهي الفاء، والباء، والميم.
- 9- الجوفية: وليس لها حيز: وهي الألف اللينة، والواو، والياء، والهمزة.

ومخارج الحروف عند سيبويه ستة عشرة مخرجا وهي⁽²³⁾:

- 1- أقصى الحلق: مخرج الهمزة، الهاء، الألف.
- 2- أوسط الحلق: مخرج العين والحاء.
- 3- أدنى الحلق: مخرج الغين والخاء.
- 4- من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: مخرج القاف.
- 5- من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى: مخرج الكاف.
- 6- من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.
- 7- من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس: مخرج الضاد.
- 8- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان: مخرج اللام.
- 9- من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا: مخرج النون.
- 10- من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان: مخرج الراء.
- 11- ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا: مخرج الطاء، الدال، التاء.
- 12- ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا: مخرج الزاي، السين، الصاد.
- 13- ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: مخرج الظاء، الذال، الثاء.
- 14- من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى: مخرج الفاء.
- 15- ما بين الشفتين: مخرج الباء والميم والواو.
- 16- من الخياشيم: مخرج النون الخفية.

وأما مخارج الأصوات عند المحدثين، فنجد بينهم اختلافا في عددها وحصرها، فهي تسعة مخارج أو أحد عشر أو اثنتا عشر مخرجا حسب كل دارس، ويتجاوز الخلاف مسألة العد إلى الاختلاف في تحديدها وتسميتها، ومن أشهر التصنيفات الحديثة للمخارج وأكثرها شيوعا تصنيف تمام حسان وهو كالآتي⁽²⁴⁾:

- 1- شفوي: وفيه الباء والميم والواو
- 2- شفوي أسناني: وفيه الفاء
- 3- أسناني: وفيه الظاء والذال والطاء.
- 4- أسناني لثوي: وفيه الضاد والدال والطاء والتاء والزاي والسين
- 5- أسناني لثوي: وفيه اللام والراء والنون
- 6- غاري: وفيه السين والجيم والياء
- 7- طبقي: وفيه الكاف

8- حلقومي (لهوي): وفيه القاف والغين والخاء

9- حلقى وفيه العين والحاء

10- حنجري: وفيه الهمزة والهاء.

ويلاحظ بعض الدارسين أن "الخلاف بين سيبويه والمحدثين هو خلاف لا يتجاوز الخلاف بين المحدثين أنفسهم، إذا تأملنا المخارج عند المحدثين، بل إن سيبويه أقرب إلى بعضهم من آخرين... إذ أن ما يجمعه سيبويه أحيانا في مخرج واحد يفرقه المحدثون بين مخارج عدة، وما يجمعه المحدثون يفرقه سيبويه، وتبقى المسألة اختلافات بسيطة غير أساسية"⁽²⁵⁾

3/ قضايا صرفية:

المستوى الصرفي هو المستوى الثاني من المستويات الأربعة التي يقوم عليها بنيان اللغة، وهو سابق للمستوى التركيبي لأنه يعنى بالجانب الانفرادي ومعرفة الأشياء المفردة أولى من معرفة المركبات، وقد نبه ابن جني لهذه الحقيقة في نص مشهور يقول فيه: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت (قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر) فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقى الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة أحواله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد"⁽²⁶⁾، ويظهر من هذا أن اعتياد النحاة العرب كتبهم بالجانب التركيبي يرجع إلى أسباب بيداغوجية محض.

والمفهوم الأساسي الذي اعتمده العلماء العرب في التحليل الصرفي هو الميزان الصرفي ونلاحظ أن اللغويين القدماء لم يضعوا حدا للميزان الصرفي يبين معناه ومفهومه بذكر الصفات المميزة وإنما حدوه حدا إجرائيا -على عادتهم- بوصفهم طريقة صوغ الأبنية وكيفية تطبيق قواعد وأحكام الميزان الصرفي التي كانت ماثلة وواضحة عندهم "فالحمد عند النحاة الأولين لا يحدد المعاني والمفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات"⁽²⁷⁾، فالحد في علوم العربية يقوم ببيان العمليات ولا يقوم على الجنس والفصل كما هو الحال في المنطق الارسطي.

فنجده ابن عقيل (ت769هـ) في شرحه لألفية ابن مالك يقول "إذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالفاء والعين واللام فيقابل أولها بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام"⁽²⁸⁾، وقبله قال الرضي الاسترأبادي (ت686هـ) "إذا أردت وزن كلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه

الحروف الثلاثة كما تقول ضرب على وزن فعل" ⁽²⁹⁾ ، وليس في هذين القولين تعريف واضح ومحدد للميزان الصرفي وإنما فيهما بيان لإجراءات عمله.

وقرب ابن جماعة (ت819هـ) في حاشيته على شرح الجابري للشافعية هذا المفهوم للأذهان بالاعتماد على آلية التشبيه فقال "اعلم أن علماء صناعة التصريف شبهوها بالصياغة فكما أن الصواغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة فكذلك التصريفي يصوغ منه أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية فمن أجل تلك المشابهة احتاج التصريفي إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد كما يحتاج إلى ذلك الصواغ ليعلم مقدار ما يصوغه من ذلك الأصل" ⁽³⁰⁾ ، وهذا تمثيل وليس تعريفا بالمعنى الدقيق.

أما عند المحدثين فنجد أغلبهم يذكر أن العلماء وضعوا ما يعرف بالميزان الصرفي كمقياس لفظي صيغ من أحرف (فعل) لوزن الكلمات.

فجاء في المعجم المفصل في علم الصرف "لفظ يؤتى به لمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصلية وزوائدها وحركاتها وسكناتها نحو: سميع (فعليل) وسامع (فاعل)" ⁽³¹⁾

وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية التعريف الآتي "الميزان الصرفي هو ما وضعه الصرفيون من وسيلة لوزن الكلمات ومعرفة أصولها من زوائدها وحركاتها من سكناتها" ⁽³²⁾

ويرتبط مفهوم الوزن بمجموعة من المصطلحات المتداخلة معه والتي تتردد في كتب النحاة في سياقات يظهر منها مدى ترابط هذه المصطلحات وتداخلها ومنها: البناء والمثال والهيئة والصيغة، قال سيبويه: "فهذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة" ⁽³³⁾ ، وقال المازني: "فيكون الفعل على مثال افعولعت" ³⁴ واستعمل ابن جني مصطلح صيغة فقال: "اعلم أن معنى قول أهل التصريف ابن لي من كذا مثل كذا إنما معناه فكُ صيغة هذه الكلمة وصغ من حروفها مثل هذا الذي قد سئلت أن تبني مثله بأن تضع الأصل بجذاء الأصل والزائد بازاء الزائد والمتحرك بازاء الساكن وتصح ما سألك أن تصمه وتفتح ما سألك أن تفتح وتكسر ما سألك أن تكسره فتحتذي المثال المطلوب" ⁽³⁵⁾

ولعل أول من حاول التفريق بين المصطلحين (صيغة) و (وزن) هو تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، فاعتبر الصيغة مبنى صرفيا والميزان مبنى صوتيا وقد يتفق هيكل الصيغة مع هيكل الميزان وقد يختلفان، ومثل لاتفاق الصيغة مع الميزان بالفعل ضرب فصيغته (فعل) وميزانه (فعل)، ومثل لاختلافهما بالفعل وفي فجعل صيغته (فعل) وعندما نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افعل) فنجد أنه يؤول (ق) فإذا بحثنا عما يقابله في (افعل) وجدنا الحرف (ع)

وعاب تمام حسان على علماء الصرف عدم احتفائهم بالفروق بين شكل الصيغة وشكل الوزن، فقال "زعموا في قال وهو ينتهي إلى صيغة (فعل) أنه على وزن (فعل) أيضا وليس على وزن (فال) وما إصرار علماء التصريف هنا على وحدة الصيغة والوزن بمجد فتيلاً"⁽³⁶⁾

ثم بين الفروق التي يراها بين الصيغة والوزن حتى يجمع التحليل بين مراعاة المبنى الصرفي للمثال والصورة النهائية التي أل إليها فقال "من الأجدي أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتهي إليه المثال وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة النهائية التي أل إليها المثال ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين"⁽³⁷⁾.

وفي الخلاصة النحوية التي أرادها تمام حسان أن تكون تطبيقاً عملياً لدراسته النظرية التي جاءت في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها لم يكن في تطبيقه ملتزماً بالفروق التي نادى بها نظرياً بين الوزن والصيغة إذ اعتبر (قال) على وزن (فعل) و (رمى) على وزن (فعل) و (استقام) على وزن (استفعل)⁽³⁸⁾، وحق هذه الأوزان أن تكون على الأوزان التالية (فال) و (فعى) (استفال) وهو ما يجعلنا نقول: إن تمام حسان لم يلتزم في التطبيق بمبدأ عدم الوحدة بين الميزان والصيغة الذي نادى به في التنظير.

3/ قضايا تركيبية:

اللغة نظام يقوم على الربط والتأليف، فالمتكلم لا يكتفي باستعمال الألفاظ المفردة بل لابد له من نظم تلك الألفاظ في سلسلة لغوية تبعاً لما يريد التعبير عنه من جهة، وتبعاً للعلاقات التي يفرضها عليه النظام اللغوي من جهة أخرى، ولذا عني النحاة بتحديد أنماط السلاسل اللغوية (أقسام الجملة) أو بين النظام الذي يحكم تركيبها (العامل).
أ- أقسام الجملة:

يعتبر كتاب سيبويه (الكتاب) أقدم أثر كتابي نحوي وصل إلينا، ويعد أهم وأعظم عمل علمي في مسار النحو العربي، وقد تناوله الدارسون بالبحث والتحقيق والتدقيق مادة ومنهجاً. ومن أهم ما يلفت انتباه الدارس للكتاب هو أن سيبويه لم يستعمل في كتابه كلمة جملة بالمعنى الاصطلاحي بل استعملها بالمعنى اللغوي أي معنى الإجمال والإيجاز، ولم يخالف في هذا إلا الأستاذ صالح بلعيد حيث قال "والغريب في الأمر أن جمعاً كبيراً من الباحثين المعاصرين أنكروا وزود كلمة (الجملة) في الكتاب وأن أول من أشار إلى هذه الكلمة هو المبرد، ولكن أيعقل أن سيبويه لا يعرف مفردة الجملة وهو الذي وظّف مصطلح (الجملة)"⁽³⁹⁾، ولا نوافق الأستاذ صالح في ما ذهب إليه لأن سيبويه قال "فجملة هذا أن كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإماله"⁽⁴⁰⁾ ومقصود سيبويه من الجملة في هذا هو مجموع الكلام السابق لا مفهوم الجملة، كما أن عبارة سيبويه السابقة وردت في باب الإماله ولا علاقة لباب الإماله بمفهوم الجملة كما هو ظاهر.

لكن عدم استعمال سيبويه مصطلح الجملة لا يعني البتة أنه كان لا يهتم بالجملة والإسناد بل الذي يظهر من خلال تتبع نصوص الكتاب أنه كان واعيا تماما بأهمية عملية الإسناد و دوره في نظم الكلام ووصفه، حيث عقد في رسالة كتابه بابا خاصا بالمسند والمُسند إليه حيث قال " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من اسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء⁽⁴¹⁾، ويذهب جمهور الدارسين المعاصرين إلى أنّ المبرد (ت285) هو أول من استعمل مصطلح الجملة في تاريخ النحو العربي في حين يرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح "أنّ شيخه المازني استعملها هو أيضًا، وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنه أول نحوي يستعمل كلمة فائدة بمعنى العلم المستفاد من الكلام وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة (علم) فقط وما يشتق منها⁽⁴²⁾"

ويتردد مصطلح الجملة في كتاب المقتضب أكثر من مرة، منها قول المبرد: "وهو رفع وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيدٌ، وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيدٌ) فهو بمنزلة قولك: (القائمُ زيدٌ)"⁽⁴³⁾

ونلاحظ من خلال هذا النص أنّ المبرد عرف الجملة مفهوماً ومصطلحاً، كما أنه يفرق بين نوعين من التركيب هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وقد تابعه في هذا التقسيم جمهور النحاة.

ونجد أبا علي الفارسي (ت377هـ) يقسم الجملة إلى أربعة أقسام هي الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الشرطية والجملة الظرفية "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً"⁽⁴⁴⁾، ومنه نرى أن أبا علي الفارسي هو أول من قسم الجملة إلى أربعة أقسام وليس جار الله الزمخشري كما ذهب إليه بعض الباحثين.

و يتابع الزمخشري أبا علي الفارسي في جعل الجمل أربعة أقسام، حيث قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك: زيد ذهب أخوه وعمرؤ أبوه منطلقٌ، وبكر إن تُعطه يشكرك، وخالدٌ في الدار"⁽⁴⁵⁾

واعتقد أن الزمخشري هو أول من ذكر مصطلح الجملة الفعلية ومصطلح الجملة الاسمية ومصطلح الجملة الظرفية ومصطلح الجملة الشرطية، وتبعه من بعد ذلك الخالفون من النحاة.

ويعتبر كثير من الباحثين والدارسين المعاصرين أنّ ابن هشام هو أكبر نحوي اهتم بقضايا الإسناد والتركيب، فقد فصل القول في الجملة وأنواعها وأقسامها وأحكامها وإعرابها في مجلد كامل من كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وهو عندهم أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية وقد أفرد لها بابا في كل من كتابيه مغني اللبيب وشرح مقدمة الإعراب.

ويبدأ ابن هشام تحليله بتوضيح الفارق بين الكلام والجملة، حيث يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص و أقائم الزيدان وكان زيد قائما ووطننته قائما وبهذا يظهر أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس"⁽⁴⁶⁾، ومن هذا النص نلاحظ أنه يشترط الإفادة في الكلام ولا يشترطها في الجملة. ويقسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام هي⁽⁴⁷⁾:

الجملة الاسمية: وهي التركيب الذي صدره اسم: كزيد قائم، وهما العقيق، وقام الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون.

الجملة الفعلية: وهي التركيب الذي صدره فعل: كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، ووطننته قائما، ويقوم زيد، وقم.

الجملة الظرفية: وهي التركيب الذي صدره ظرف أو جار ومجرور: مثل: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما.

ونلاحظ أن ابن هشام يوافق النحاة الذين سبقوه في اعتبار مبدأ الصدارة هو ما يحدد نوع الجملة، لكنه يتميز عنهم بتقسيمه الثلاثي للجملة حيث زاد التركيب الظرفي عن أصحاب التقسيم الثنائي أمثال سيبويه والمبرد، ولم يوافق أصحاب التقسيم الرباعي أمثال الزمخشري في جعل الشرط قسما خاصا بل جعله جزء من الجملة الفعلية.

وقد أفاض الباحثون المحدثون في مناقشة قضية أقسام الجملة، ومن أشهر هؤلاء تمام حسان الذي تكلم عن الجملة و الإسناد في أكثر من كتاب، فقد عرض نظريته للجملة في كتاب

مناهج البحث في اللغة فقال "هي الكلام المفيد الذي لبعض أجزائه معان مستقلة باعتبارها ألفاظا لا باعتبارها أحكاما إيجابية" ⁽⁴⁸⁾ ويظهر من هذا أن شرط الجملة العربية عنده هو أن تكون مفيدة لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي وحصول الفائدة نتیجته. وفي موضع آخر يقول "الجملة وحدة الكلام" ⁽⁴⁹⁾ ونستشف من هذا النص أن الكلام أعم من الجملة وأن الجملة أخص من الكلام.

و عاب تمام حسان على النحاة القدامى اقتصارهم على التحليل اللفظي ورأى أن التقسيم الصحيح للجملة ينبغي أن يعتمد على مبدأين، الأول هو التقسيم من حيث المبنى والثاني التقسيم من حيث المعنى، وقد جاء تقسيمه كالآتي ⁽⁵⁰⁾:

- تنقسم الجملة من حيث المبنى إلى أربعة أقسام هي:

الجملة الفعلية، الجملة الاسمية، الجملة الوصفية، الجملة الشرطية.

- تنقسم الجملة من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام هي:

جملة الخبر: وفيها الإثبات والنفي والتأكيد

جملة الشرط وهي: لآخيرية ولا إنشائية.

جملة الإنشاء: وتضم الإنشاء الطلبي وفيه الأمر والنهي والاستفهام والإغراء والتحذير والتمني والترجي والدعاء والنداء والاستغاثة، والإنشاء الإفصاحي وفيه القسم والعقود والتعجب والمدح والذم والإخالة وحكاية الصوت.

ومنهم كذلك علي أبو المكارم الذي أولى موضوع الجملة العربية عناية خاصة حيث أفرد لها ثلاثة كتب كاملة هي: الجملة الفعلية - الجملة الاسمية - التراكيب الإسنادية وحاصل رأيه أن الجملة خمسة أقسام هي: الجملة الاسمية والجملة الفعلية والجملة الظرفية والجملة الوصفية والجملة الشرطية ⁽⁵¹⁾.

ب/ قضية العامل:

بعد أن بين النحاة أقسام الجملة في اللغة العربية نظروا في تأليفها وعلاقاتها فأروا أن التراكيب العربية ترد وفق نظام محكم، إذ تنتظم الوحدات اللغوية في مواضع مخصوصة وبتعلق بعضها ببعض بروابط إسنادية حتى تؤدي المعاني المقصودة.

ولبيان كيفية عمل هذا النظام وتفسير ظواهره، أبدع النحاة مفهومًا علميًا راقيا عرف باسم (نظرية العامل)، ويرى الأستاذ مخلوف بن لعلام أن "الأصح هو أن تسمى: نظرية العمل لأن العامل أحد أركانها إذ تتكون من ثلاثة أركان: العامل والمعمول، وأثر العامل في المعمول وهو الإعراب وقد بات من الصعوبة ترك هذا المصطلح لأنه شاع بين اللغويين"⁽⁵²⁾.

ويشرح عبد الرحمن الحاج صالح مفهوم العامل بقوله "إنَّ العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي ينبني عليه وقد يكون مساويا لصفر كما رأينا وهذا الذي يسميه القدامى بالابتداء، يعمل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظا ومعنى إذ يكون سببا في إعرابهما وسببا في تغير المعنى ولكن الأهم هو أنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل"⁽⁵³⁾.

وأجمع النحاة القداماء على الأخذ بنظرية العامل والاعتماد عليها في تفسير التراكيب العربية، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) في كتابه الرد على النحاة، وقد أفصح عن مقصده من هذا الكتاب بقوله: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"⁽⁵⁴⁾.

وأهم مسألة عمل ابن مضاء على إلغائها لأنها خطأ أجمعوا عليه حسبها هي العامل حيث قال "فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)"⁽⁵⁵⁾.

ورفض ابن مضاء العامل سواء أنسب العمل للألفاظ أم للمعاني فقال في رفض عمل الألفاظ "وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه: منها شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن)"⁽⁵⁶⁾.

وقال في رفض كون معاني هذه الألفاظ هي العاملة "فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وقد تبين هذا في موضعه"⁽⁵⁷⁾.

وزاد ذلك وضوحا بقوله "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع" (58)

وقد عدّ كثير من الباحثين المعاصرين عمل ابن مضاء هذا بثورة على النحو العربي، واعتبروه مدخلا مناسباً لتجديد وإحياء النحو العربي.

ومن هؤلاء شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة، فقد رأى في إلغاء القول بالعامل طريقاً إلى تيسير النحو وتصنيفه تصنيفاً جديداً ينهض على جمع المواضيع المتشابهة في باب واحد، كما أنه طريق لرفض الافتراضات غير المفيدة التي وقع فيها النحاة مثل التأويل والتقدير.

ومن الذين نادوا بإلغاء نظرية العامل إبراهيم مصطفى الذي حصر العلامة الإعرابية في علامتين هما الضمة والكسرة ونفى أن تكونا من أثار العامل، وذهب إلى أنهما من عمل المتكلم ليبدل بها على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام (59).

وممن أنكر نظرية العامل مهدي المخزومي حيث يقول "ولسنا من الذين يقولون بالعامل، وبأنّ النصب والرفع والجر أثار للعامل، يدل وجودها على وجود العامل لفظاً أو تقديراً" (60)

ولعل أهم محاولة لإعادة بناء النحو العربي بعيداً عن نظرية العامل هي ما قام به تمام حسان وقد وصف عمله بأنه أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيبويه وعبد القاهر.

ويرى تمام حسان أن منهجه يتميز عن منهج النحاة بأدراك دور القرائن التي غمطها النحاة حقها ولم يلتفتوا إلا لقرينة واحدة هي قرينة الإعراب، وأتى بفكرة تضافر القرائن كبديل عن فكرة العامل، حيث قال في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ما يلي "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علائها" (61)

وتبعه تلميذه محمد حماسة عبد اللطيف الذي ذهب إلى أن نظرية العامل بصورتها التي توجد عليها في كتب النحو عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه. (62)

والحق أن هناك الكثير من العلماء رفض الانسياق وراء آراء ابن مضاء وأتباعه من الوصفيين العرب، وأهم هؤلاء الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح حيث يقول : "أما ما أتى به ابن مضاء الأندلسي من نقد لمفهوم العامل فلا يعتد به، لأنه هو النحوي الوحيد من بين أكثر من ألفي نحوي ذكرهم السيوطي في كتاب البغية وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي.. وقد تحمس بعض المحدثين لهذا الرأي فلم يوفقوا لأن علوم اللسان لا تكتفي بالوصف الساذج للغة بل تتجاوزها إلى التفسير العلمي"⁽⁶³⁾

ومنهم الأستاذ بن لعلام مخلوف إذ يقول "ولم يتمسك هؤلاء وغيرهم بنظرية العمل إلا لأنها أقرب إلى حقيقة نظام اللغة العربية وقوانين الإعراب فيها، فهذه النظرية تجريد لهذا النظام وهذه القوانين، فعلاطات الإعراب لا تظهر في الكلم المعربة كيفما اتفق وإنما تخضع مجاريها لنظام تكشف عنه نظرية العامل، وفي هذه النظرية خير كثير في تعليم العربية إذا أحسن المعلمون انتقاء ما يفضي منها إلى هذه الغاية"⁽⁶⁴⁾

5. خاتمة:

وبعد هذا العرض المقتضب لبعض أهم القضايا اللغوية بين العلماء القدامى والباحثين المعاصرين نخلص إلى أن التراث اللغوي العربي تراث كبير من حيث حجم القضايا والمسائل التي تناولها علماؤنا إذ شملت جميع مستويات اللغة وأشبعوا قضايا الصوت والصرف والنحو درسا وتحليلا، وهو تراث عظيم لما اشتمل عليه من المفاهيم المبتكرة والوسائل المبدعة في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها.

وقد تباينت مواقف اللغويين العرب المعاصرين في تقييم هذا التراث فانقسموا إلى فئتين، فئة عملت على المحافظة على المفاهيم والمناهج التراثية من خلال نشرها والتعريف بها واستثمارها في ميدان التعليم، في حين ذهبت فئة أخرى إلى إعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي بني عليها التراث اللغوي بالاعتماد على المناهج الغربية.

ويرى الباحث أن التغيير والتجديد سنة ماضية مضي الحياة ولا يمكن أن يقف أمامه أحد ولكن التجديد الحقيقي لا يكون جديرا بهذا الاسم إلا إذا قام على تمثّل صحيح وفهم عميق لما خلفه أئمة العربية الكبار.

الإحالات والتهميشات:

(1) أبو الطيب اللغوي- مراتب النحويين- تح: محمد زينه عذب- دار الأفاق العربية- القاهرة، مصر- دط، 2003-

ص19

(2) سيويوه - الكتاب - تح: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة، مصر- ط2، 1982- ج4، ص431.

(3) ينظر: أبو الفتح ابن جني- سر صناعة الإعراب- تح: أحمد فريد أحمد- المكتبة التوفيقية- القاهرة، مصر-

دط، دت- ج1، ص49 ومواقع أخرى

- (4) ينظر: ابن سينا- رسالة أسباب حدوث الحروف- تح: محب الدين الخطيب- مطبعة المؤيد- القاهرة، مصر- دط، 1322 هـ.
- (5) ينظر: الجاحظ – البيان والتبيين- تح: علي أبو ملحم- مكتبة الهلال- بيروت، لبنان- ط1، 1988- ج1، ص27.
- (6) جورج مونان- تاريخ علم اللغة من نشأته حتى القرن العشرين- تح: بدر الدين القاسم- مطبعة جامعة دمشق- د/ط، 1972- ص107.
- (7) براجستراسر- التطور النحوي للغة العربية- أخرجه رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر- ط4، 2003- ص11.
- (8) - ينظر: أحمد محمد قدور- دراسات في علم الأصوات عند العرب- دار القلم العربي- حلب، سوريا- ط1، 2014- ص49.
- (9) ينظر: أولمان مانفريد- معجم اللغة العربية الفصحى- ضمن كتاب ألمانيا والعالم العربي ص327- نقلا عن أحمد قدور- المرجع السابق- ص49.
- (10) شوقي ضيف- المدارس النحوية – دار المعارف- القاهرة، مصر- ط5، د/ت- ص32.
- (11) عبد العزيز الصيغ- نظرية المخارج- مجلة كلية الآداب واللغات- جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر- العدد 08، 2011- ص3.
- (12) ينظر: أحمد محمد قدور- المرجع السابق- ص50.
- (13) المرجع نفسه- ص99.
- (14) أرتور شاده- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا- صحيفة الجامعة المصرية- العدد5، السنة2، 1931- نقلا عن: عبد العزيز الصيغ- المرجع السابق- ص4.
- (15) عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- موفم، الجزائر- د/ط، 2007- ج2 ص270.
- (16) ابن منظور- لسان العرب- دار صادر- بيروت، لبنان- ط6، 2008- مادة (خرج).
- (17) عبد العزيز الصيغ- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية- دار الفكر- دمشق، سوريا- ط1، 2000- ص50.
- (18) الخليل بن أحمد الفراهيدي- كتاب العين- تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي- وزارة الثقافة- العراق- ج1، ص47.
- (19) مقدمة كتاب العين بتحقيق محمد حسن آل ياسين ضمن أحمد محمد قدور- المرجع السابق- ص127.
- (20) المرجع نفسه- ص126.
- (21) سيبويه- المرجع السابق- ج4 ص431.
- (22) ينظر: مقدمة كتاب العين بتحقيق محمد حسن آل ياسين ضمن أحمد محمد قدور- المرجع السابق- ص134.
- (23) ينظر: سيبويه- المرجع السابق- ج4، ص433.

- (24) ينظر: تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- عالم الكتب- القاهرة، مصر- ط6، 2009- ص79
- (25) عبد العزيز الصيغ- نظرية المخارج- المرجع السابق- ص12
- (26) أبو الفتح ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف- تح: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان- ط2، 2014- ص36.
- (27) عبد الرحمان الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر د/ط، 2012- ص122
- (28) ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح: محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- لبنان- دط، ج2، ص537
- (29) الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- تح: محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1، 2005- ص14.
- (30) ابن جماعة- حاشية على شرح الجابري للشافية ضمن مجموعة الشافية -تح: محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية-، لبنان- ط1، 2014- ج1 ص140
- (31) راجي الأسمر- المعجم المفصل في علم الصرف- دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان- 1997- ص404.
- (32) محمد سمير اللبيدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- قصر الكتاب- البليدة، الجزائر- دط، دت- ص239
- (33) سيبويه- المرجع السابق- ج1، ص12
- (34) ابن جني- المنصف شرح كتاب التصريف- المرجع السابق- ص107.
- (35) المرجع نفسه- ص74.
- (36) تمام حسان- المرجع السابق- ص145
- (37) المرجع نفسه ص145.
- (38) ينظر: تمام حسان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة، مصر- ط3، 2009- ص43
- (39) صالح بلعيد- نظرية النظم- دار هومة- الجزائر د/ط، 2004- ص25.
- (40) سيبويه- المرجع السابق- ج4، ص127.
- (41) المرجع نفسه- ج1، ص81.
- (42) عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- مرجع سابق- ج1، ص291
- (43) المبرد- المقتضب- تح: حسن حمد - دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1999- ج1، ص55.
- (44) أبو علي النحوي - الإيضاح العضدي - تح: حسن الشاذلي فرهود - دار التأليف - مصر - ط1، 1969- ج1 ص9
- (45) الزمخشري- المفصل -- تح: خالد إسماعيل حسان- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2006- ص71
- (46) ابن هشام - مغني اللبيب من كتب الأعاريب - تح: حنا الفاخوري - دار الجيل - لبنان- دط، دت- ج2، ص05
- (47) ينظر: المرجع نفسه- ج2، ص07.
- (48) تمام حسان- مناهج البحث في اللغة- مكتبة الأنجلو المصرية- مصر- دط، 1990- ص15
- (49) المرجع نفسه- ص39.
- (50) ينظر: تمام حسان- الخلاصة النحوية- المرجع السابق- ص12

- (51) ينظر: علي أبو المكارم- الجملة الاسمية-دار المختار- القاهرة، مصر- ط1، 2007-ص10.
- (52) بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- دار الأمل- تيزي وزو، الجزائر- د/ط، 2012- ص249.
- (53) عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- المرجع السابق- ج2، ص89.
- (54) ابن مضاء القرطبي- الرد على النحاة- تح: شوقي ضيف- دار الفكر العربي- ط1، 1947- ص85.
- (55) المرجع نفسه- ص85
- (56) المرجع نفسه- ص 87
- (57) المرجع نفسه- ص88
- (58) المرجع نفسه- ص88
- (59) ينظر: إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- مكتبة الآداب- القاهرة، مصر- د/ط، 2013- ص50.
- (60) مهدي المخزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه- دار الرائد العربي -بيروت، لبنان- ط2، 1986- ص 208.
- (61) تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- المرجع السابق- ص207.
- (62) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- دار الفكر العربي- القاهرة، مصر- دط، دت- ص 203
- (63) عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- المرجع السابق- ج1، ص299.
- (64) بن لعلام مخلوف- المرجع السابق- ص 324

6. قائمة المراجع:

- 1 إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- مكتبة الآداب- القاهرة، مصر- د/ط، 2013.
- 2- أحمد محمد قدور- دراسات في علم الأصوات عند العرب- دار القلم العربي- حلب، سوريا- ط1، 2014.
- 3- أبو الطيب اللغوي- مراتب النحويين- تح: محمد زينهم عزب- دار الأفاق العربية- القاهرة، مصر- د/ط، 2003.
- 4 أبو علي النحوي - الإيضاح العضدي - تح: حسن الشاذلي فرهود - دار التأليف - مصر - ط1، 1969.
- 5- أبو الفتح ابن جني- سر صناعة الإعراب- تح: أحمد فريد أحمد- المكتبة التوفيقية- القاهرة، مصر- دط، دت.
- 6 - أبو الفتح ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف- تح: محمد عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان- ط2، 2014.
- 7 - براجستراسر- التطور النحوي للغة العربية- أخرجه رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر- ط4، 2003.

- 8 - ابن جماعة- حاشية على شرح الجابري للشافية ضمن مجموعة الشافية -تح: محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية، لبنان- ط1، 2014.
- 9 - ابن سينا- رسالة أسباب حدوث الحروف- تح: محب الدين الخطيب- مطبعة المؤيد- القاهرة مصر- د/ط، 1322هـ.
- 10- ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- تح: محمد محي الدين عبد الحميد- دار إحياء التراث العربي- لبنان- دط، دت.
- 11- بن لعلام مخلوف- مبادئ في أصول النحو- دار الأمل- تيزي وزو، الجزائر- دط، 2012.
- 12 ابن مضاء القرطبي- الرد على النحاة- تح: شوقي ضيف- دار الفكر العربي- ط1، 1947.
- 13- ابن منظور- لسان العرب- دار صادر- بيروت لبنان- ط6، 2008.
- 14- ابن هشام – مغني اللبيب من كتب الأعراب – تح: حنا الفاخوري – دار الجيل –لبنان- دط، دت.
- 15- تمام حسان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة، مصر- ط3، 2009.
- 16- تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- عالم الكتب- القاهرة، مصر- ط6، 2009.
- 17- تمام حسان- مناهج البحث في اللغة- مكتبة الأنجلو المصرية- مصر- د/ط، 1990.
- 18- الجاحظ – البيان والتبيين- تح: علي أبو ملحم- مكتبة الهلال- بيروت، لبنان- ط1، 1988.
- 19- جورج موان- تاريخ علم اللغة من نشأته حتى القرن العشرين- تح: بدر الدين القاسم- مطبعة جامعة دمشق- د/ط، 1972.
- 20- الخليل بن أحمد الفراهيدي- كتاب العين- تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي- وزارة الثقافة- العراق.
- 21- راجي الأسمر- المعجم المفصل في علم الصرف- دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان- 1997.
- 22- الرمخشري- المفصل -- تح: خالد إسماعيل حسان- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1، 2006.
- 23- الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- تح: محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1، 2005.
- 24- سيبويه – الكتاب – تح: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة، مصر- ط2، 1982.
- 25- شوقي ضيف- المدارس النحوية – دار المعارف- القاهرة، مصر- ط5، دت.
- 26- صالح بلعيد- نظرية النظم- دار هومة- الجزائر- دط، 2004.
- 27- عبد الرحمن الحاج صالح- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية- موفم، الجزائر- دط، 2007.

- 28- عبد الرحمان الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر د/ط، 2012.
- 29- عبد العزيز الصبيغ- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية- دار الفكر- دمشق، سوريا- ط1، 2000.
- 30- علي أبو المكارم- الجملة الاسمية- دار المختار- القاهرة، مصر- ط1، 2007.
- 31- المبرد- المقتضب- تح: حسن حمد - دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1999.
- 32- محمد حماسة عبد اللطيف- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- دار الفكر العربي- القاهرة، مصر- دط، دت.
- 33- محمد سمير اللبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية- قصر الكتاب- البليدة، الجزائر- دط، دت.
- 34- مهدي المخزومي- في النحو العربي نقد وتوجيه- دار الرائد العربي -بيروت، لبنان- ط2، 1986.
- 35- عبد العزيز الصبيغ- نظرية المخارج- مجلة كلية الآداب واللغات- جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر- العدد 08، 2011 (مقال).